الجمهورية التونسيّة
هيئة النفاذ إلى المعلومة

الحمد لله،

--/--

القرار عدد: 414
تاريخ القرار: 30 ماي 2019

قرار

أصدرت هيئة النفاذ إلى المعلومة القرار التالي بين:

المدّعية: منظمة "أنا يقظ" في شخص ممثلها القانوني، الكائن مقرها بعدد 17 نهج فاطمة الفهرية، ميتوالفيل،1082 تونس.

من جهة،

والمدّعى عليه: المدير العام للمسرح الوطني التونسي، الكائن عنوانه بمكاتبه بمقرّ المسرح الوطني، عدد 58 بطحاء الحلفاوين، 1006 تونس.

من جهة أخرى.

بعد الاطّلاع على عريضة الدعوى المقدّمة من منظّمة "أنا يقظ" في شخص ممثّلها القانوني بتاريخ 22 أكتوبر 2018 والمرسّمة بكتابة الهيئة تحت عدد 414 والّتي تفيد أنّها تقدّمت بتاريخ 14 سبتمبر 2018 بمطلب في النفاذ إلى المعلومة إلى المدير العام للمسرح الوطني التونسي قصد الحصول على نسخة ورقية أو إلكترونية من تقارير مراجع الحسابات حول أنظمة الرقابة للمسرح الوطني للسنوات 2015 و2016 و2017، إلاّ أنّها لم تتلقّ أي رد بشأنه رغم انقضاء الأجل القانوني. الأمر الّذي دفعها إلى القيام بالدعوى الماثلة أمام هيئة النفاذ إلى المعلومة طالبة إلزام الجهة المدّعى عليها بتمكينها من الوثائق المطلوبة استنادًا إلى حقّها في النفاذ إلى المعلومة المنصوص عليه بأحكام القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرّخ في 24 مارس 2016 والمتعلّق بالحقّ في النفاذ إلى المعلومة.

وبعد الاطّلاع على التقرير المدلى به من قبل المدير العام للمسرح الوطني التونسي بتاريخ 13 نوفمبر 2018، والذي أفاد فيه بأنّ المؤسسة لم تُكْمل بعد القوائم المالية المطلوبة بسبب تشتّت الأرشيف المالي وفقدان دفتر الممتلكات إبّان الثورة وبأنّ تسوية هذه الوضعية وترتيب الوثائق وتقديمها للمراجعة القانونية يستوجب فترة زمنية طويلة. مضيفا أنّه في إطار تدارك التأخير الحاصل تمّ ضبط روزنامة لعرض القوائم المالية تباعا بعنوان سنة 2015 في ديسمبر 2018 وبعنوان سنة 2016 في جوان 2019 وبعنوان سنة 2017 في ديسمبر 2019. مشيرا إلى أنّه اعتبارا لعدم استكمال القوائم المالية لسنة 2015، فإنّه ستقع موافاة الهيئة بها في ديسمبر 2018، كما تعهّد بتمكين العارضة من المعلومات المطلوبة حالما تكون جاهزة.

وبعد الاطلاع على بقية مظروفات الملف وعلى ما يفيد استيفاء إجراءات التحقيق في الدعوى.

وبعد الاطلاع على القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016 المتعلق بالحق في النفاذ إلى المعلومة وخاصة الفصل 38 منه.

قرّرت الهيئة ما يلي:

من جهة الشكل:

حيث قُدّمت الدعوى في آجالها القانونيّة ممّن لها الصفة وكانت مستوفية لشروطها الشكليّة ممّا يتّجه معه قبولها من هذه الناحية.

من جهة الأصل:

حيثُ تهدف المنظّمة العارضة من خلال قيامها بالدعوى الراهنة إلى إلزام المدير العام للمسرح الوطني التونسي بتمكينها من نسخة ورقية أو إلكترونية من تقارير مراجع الحسابات حول أنظمة الرقابة للمسرح الوطني للسنوات 2015 و2016 و2017، استنادا إلى حقّها في النفاذ إلى المعلومة المنصوص عليه بالقانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرّخ في 24 مارس 2016 والمتعلّق بالحقّ في النفاذ إلى المعلومة.

وحيث دفعت الجهة المدّعى عليها بأنّها لم تُكْمل بعد القوائم المالية المطلوبة بسبب تشتّت الأرشيف المالي وفقدان دفتر الممتلكات إبّان الثورة وبأنّ تسوية هذه الوضعية وترتيب الوثائق وتقديمها للمراجعة القانونية يستوجب بعض الوقت وتعهّدت بتمكين العارضة من المعلومات المطلوبة حالما تكون جاهزة.

وحيث أقّرت أحكام الفصل 32 من الدستور أنّ الدولة تضمن الحقّ في النفاذ إلى المعلومة.

وحيث أنّ الحقّ في النفاذ إلى المعلومة، يُعدُّ حقًّا أساسيا لكل شخص طبيعي أو معنوي يمارس طبقا للإجراءات والشروط المنصوص عليها بالقانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرّخ في 24 مارس 2016 والمتعلّق بالحقّ في النفاذ إلى المعلومة بغاية تكريس مبدأي الشفافيّة والمساءلة فيما يتعلّق بالتصرّف في المرافق العامة.

وحيث عرّف القانون المذكور أعلاه المعلومة بأنّها "كلّ معلومة مُدوّنة مهما كان تاريخها أو شكلها أو وعاؤها والتي تُنتجها أو تتّحصل عليها الهياكل الخاضعة لأحكام هذا القانون في إطار ممارسة نشاطها".

وحيث أنّ الانتفاع بحقّ النفاذ الى المعلومة مُرتبط وثيق الارتباط بالوجود الفعلي والمادي للمعلومة المطلوب النفاذ إليها لدى الجهة المعنية بطلب النفاذ.

وحيث ثبت للهيئة من مظروفات الملف وممَّا رشح من إجراءات التحقيق في الدعوى، أنّ الجهة المدّعى عليها لا تتوفّر على الوثائق المطلوبة وأنّها لازالت بصدد إعدادها، الأمر الذّي يتعذّر معه بالتالي تمكين العارضة من الحصول عليها وفقا لمُقتضيات القانون عدد 22 لسنة 2016 المؤرّخ في 24 مارس 2016 والمتعلّق بالحقّ في النفاذ إلى المعلومة.

ولهذه الأسباب

قررت هيئة النفاذ إلى المعلومة ما يلي:

أوّلا: قبول الدعوى شكلا ورفضها أصلا.

ثانيا: توجيه نسخة من هذا القرار إلى الطرفين.

وصدر هذا القرار عن مجلس هيئة النفاذ إلى المعلومة في جلسته المنعقدة بتاريخ 30 ماي 2019 برئاسة السيّد عماد الحزقي وعضويّة السيد عدنان الأسود، نائب الرئيس، والسيّدات والسّادة أعضاء المجلس منى الدهان وهاجر الطرابلسي وريم العبيدي ورفيق بن عبد الله.

رئيس هيئة النفاذ إلى المعلومة

عماد الحزقي